الأمن في النظرية النسوية
(دراسة حالة الموصل)

م.م. مها احمد المولى*

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٨/١٢ **تاريخ قبول النشر** ٢٠١٨/١١/١٨

ملخص البحث:

تعد النظرية النسوية أحد أهم النظريات الحديثة في العلاقات الدولية والتي أعطت فهماً وتصوراً جديداً للأمن، من خلال التأكيد على دور النوع الاجتماعي (الجندر) في تحقيق الأمن، وتمثل الاوضاع في مدينة الموصل انموذجاً أو حالة يمكن دراستها وتحليلها بالاستناد الى الافتراضات الاساسية التي تقدمها النظرية النسوية، لاسيما وأن مجتمع مدينة الموصل هو مجتمع ذكوري يعلي من شأن الرجل ويهمش دور المرأة في العديد من المجالات ولعل أهمها المجال السياسي والمجال الاقتصادي.

Security in Feminist theory (Studied Mosul case)

Asst. Lect. Maha Ahmad Al Mola

Abstract

Feminist theory is one of the most important modern theories in international relations that gave a new understanding and perception to the security by emphasizing the role of gender in achieving security. The situation in Mosul is a model or a case that can be studied and analyzed based on the basic assumptions presented by feminist theory, especially that the society of the Mosul city is a male society that is superior to men and marginalizes the role of women in many areas and the most important political field and economic field.

المقدمة

يشكل الأمن أحد المفاهيم المعقدة التي تناولها العديد من الكُتّاب دراسة وتفسيراً، فضلا عن تنوع الاتجاهات النظرية التي عنيت به واعطته أبعادا مختلفة عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتعد النظرية النسوية أحد ابرز النظريات التي أعطت فهماً مختلفاً للأمن، من خلال

* مدرس مساعد، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

توظيفها للنظم الفكرية في دراسة العلاقات الاجتماعية ودراسة الأمن وتأكيدها على النوع الاجتماعي "الجندر" ودوره في تحقيق الأمن والسلام في المجتمعات المختلفة.

وتمثل مدينة الموصل نموذجاً واضحاً على الافكار النسوية حول التمييز في النوع الاجتماعي في المجتمعات، حيث ان النساء فيها مهمشات بشكل كبير وخصوصا في المجالات السياسية والاقتصادية.

وتنبثق أهمية البحث من أن النظرية النسوية تعطينا فهماً مختلفا للأمن، فهي تقدم (الفرد) والنساء بخاصة على أنهنَّ أهم مستوى للتحليل في العلاقات الداخلية والدولية، كما انها تضع طريقاً يمكن من خلاله التعرف على كيفية صنع الأمن والسلام من قبل النساء في مدينة الموصل.

وتتمثل اشكالية البحث في مدى تقبل المجتمع الموصلي لمثل هذه الافكار التي تؤكد على دور المرأة في صياغة السياسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية في المحافظة .

كما ويرتكز البحث على فرضية مفادها ان تطبيق الافكار النظرية النسوية في الموصل سيقلل مظاهر العنف وسيحقق الأمن والسلام فيها.

ومن أجل محاولة البرهنة على الفرضية السابقة فقد تم استخدام العديد من المناهج العلمية وكان كل من هذه المناهج مكملاً للأخر في محاولة اثبات الفرضية. والمناهج التي تم استخدامها هي المنهج الوصفي والمنهج المقارن ومنهج التحليل النظمي، اذ استعملت هذه المناهج في شرح وتفسير مفهوم الأمن والنظرية النسوية وفي دراسة حالة الموصل وبناءً على ذلك فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول التعريف بمفهوم الأمن وموقعه في نظريات العلاقات الدولية، وتناول المبحث الثاني التعريف بالنظرية النسوية ونظرتها للأمن، اما المبحث الثالث والاخير فقد تناول دراسة حالة الموصل من خلال معرفة التمييز الجندري فيها فضلا عن كيفية تفعيل دور المرأة في الموصل لتحقيق الأمن والسلام .

المبحث الاول:
مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

يعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم اختلافاً وتغيراً في السياسة الدولية، حيث تعددت مفاهيم الأمن بالنسبة للكتاب والباحثين كل حسب وجهة نظره وحسب الزاوية التي ينظر منها الى مفهوم الأمن، فبينما يركز البعض على المفهوم العسكري والاقتصادي للأمن، ويركز البعض الاخر على مفاهيم جديدة للأمن مثل الأمن الانساني، والأمن المجتمعي، والأمن الثقافي والأمن البيئي والأمن الغذائي وغيرها. وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى مفهوم الأمن والى أهم الاتجاهات النظرية في تعريفه.

المطلب الاول: تعريف الأمن

بداية يمكن القول ان الأمن يعني ان يكون الانسان سليماً من الاذى، فبالتأكيد لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه ان يكون كذلك فالحوادث ممكنة والموارد الاقتصادية قد تكون شحيحة ونادرة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب والنزاعات ولكن الأكيد هو أن الحاجة الى الاحساس بالأمن قيمة انسانية اساسية وشرطاً مسبقاً لنتمكن من العيش بشكل محترم(١).

كما يعد الأمن مصطلحاً نسبياً من الناحية التجريبية ، وقد درجت الابحاث والدراسات التي تدور حول العلاقات الدولية على وصف هذا المصطلح من حيث الدرجة (العالية او المتدنية) وليس من حيث العدم والوجود التام، وقد اعتبر الأمن تاريخياً قيمة جوهرية وهدفاً اسمى لسلوك الدول(٢).

كما أن الأمن وبوصفه تحرراً من التهديد يعد امراً واضحاً، غير انه يعبر عن مجموعة من التساؤلات، من يحمي المرء؟ ومن ماذا يحميه؟ من اي تهديدات ومن حيث المبدأ ينطبق الأمن على اي شخص أو اي شيء، وقد يتحدث البعض عن الأمن العالمي والأمن الدولي، والأمن الاقليمي أو عن المؤسسات، أو الجماعات أو الأفراد وكذلك يمكن أن يطبق المفهوم على اي تهديد، والأمن اساساً يتعلق بالبقاء فالدول ترغب في حماية نفسها من: الأعتداء والغزو الخارجي، والافراد يريدون حماية انفسهم من الذين يشكلون تهديداً على حياتهم وحياة عوائلهم وبشكل اقل عمقاً، فانهم يرغبون بالتخلص من التهديدات لممتلكاتهم(٣).

كما ان الأمن في العلاقات الدولية لم يعد مقتصراً على الجانب الدفاعي للدولة من خلال التسليح اي الأمن العسكري، وهو ما يسميه البعض بالأمن الخشن، وانما يتعداه الى انواع جديدة من الأمن الناعم، مثل الأمن الغذائي وامن العمالة والأمن البيئي فضلاً عن الأمن الداخلي الوطني في مواجهة النزاعات والحروب الاهلية(٤).

ومن خلال النظر الى جوانب الأمن هذه يتبين انها تتمحور حول قضايا تتعلق بالإنسان (الفرد) وحقوقه وقيمه وكذلك بأقليات او مجموعات اثنية وهي جماعات ثانوية او كيانات اصغر داخل الدولة القومية، وهذا يشير الى التعمق الرأسي للمفهوم الذي يؤكد على وحدة التحليل او الأطراف المعنية بالأمن(٥).

فالأمن بات يشمل حماية الانسان من تهديدات الجوع والمرض، والقهر، وهو عكس الأمن التقليدي الذي يركز على امن الدولة من التهديدات الخارجية، ولا يمكن للدولة ان تكون آمنة اذ لم يكن المواطن آمناً وقد ينتهك امن الانسان دون عدوان خارجي من خلال مهددات الأمن الداخلية كالقمع السياسي او الفقر او البطالة والجريمة. وان حصر مفهوم الأمن بالدولة يعني تجاهل

مصالح الناس الذين يشكلون جوهر الدولة، ولقد سأهم انتشار شبكات المعلومات في تكوين جماعات ضغط دولية، تتواصل عبر الانترنيت، واصبحت عابرة للحدود الوطنية، تهدف جميعاً الى حماية امن الانسان (الفرد)[٦].

المطلب الثاني: الأمن في نظريات العلاقات الدولية

بداية يمكن القول ان هناك اختلافاً كبيراً بين نظريات العلاقات الدولية في تعريفها للأمن، فكل نظرية تتناول مفهوم الأمن من جانب معين، لذلك سوف نتطرق لمفهوم الأمن في النظريات التقليدية (الوضعية) والنظريات او الاتجاهات (ما بعد الوضعية).

أ. الأمن في النظريات التقليدية (الوضعية)

ينطلق اتباع النظريات الوضعية من أن قضايا السياسة الدولية ومنها الأمن يمكن دراستها بالطرق نفسها المستخدمة في العلوم التطبيقية، اذ يرون في العالم من حولنا قوانين تحكم الظواهر وتجعلها تتكرر عبر الزمن ويمكن للباحث أن يعرف هذه القوانين عن طريق التفكير العلمي والابتعاد عن العواطف واستخدام العقل فقط، والسبيل لاكتشاف هذه القوانين هو الملاحظة والتجريب، كما ان الوضعيين يؤكدون امكانية فصل الذات عن الموضوع، أي ان يكون الباحث موضوعياً قادراً على منع عواطفه وقيمه عن أن تؤثر في دراسة الظاهرة[٧]

ومن أهم النظريات التقليدية (الوضعية) في العلاقات الدولية هي النظريات (الواقعية والليبرالية).

وترى النظرية الواقعية أن الأمن هو "امن قومي"، يتمثل في قدرة الدولة على حماية نفسها من الدول الاخرى، من خلال امتلاك القوة اللازمة لحماية مصالحها، وهذا ما جعل الواقعية صراعاً حول القوة في العلاقات الدولية، اذ ان النزاعات الدولية من وجهة النظر هذه رافقت التاريخ البشري، فعندما تحاول الدول الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحهاالمحددة بزيادة مستويات القوة لديها، فهي بحاجة في ذلك الى قرارات عقلانية حول الأمن والهدف من ذلك هو سعيها الدائم لتحقيق مصالحها[٨] كما ان المعضلة الأمنية عند الواقعيين تتمثل في حالة الفوضى بين الدول، التي تنشأ عندما تسعى الدولة لزيادة امنها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية، فتؤثر في الدول الاخرى من دون قصد حيث يجعلهم يشعرون بأنهم أقل أمناً، ونتيجة لهذا السلوك تظهر حلقة مفرغة او حالة لولبية من عدم الشعور بالأمن لا يوجد لها حل دائم أو ابدي[٩].

اما فيما يتعلق بالنظرية الليبرالية فإنها ترى أن الأمن الجماعي والسلام الديموقراطي هو البديل للأمن القومي الذي تنادي به النظرية الواقعية، ووفقاً "لجوشواغولدستين" فان الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الاساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي

فاعل آخر، أي بمعنى آخر امكانية التعاون بين الدول من خلال انشاء مؤسسات ومنظمات معنية بتحقيق التعاون في مجالات الأمن وتقليص وحدة النزاعات(١٠).

فضلا عن ذلك فان النظرية الليبرالية ترى أن الأمن وتحقيقه يرتبط بالأنظمة الليبرالية الديموقراطية، وقد ذكر فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" ان الديموقراطيات الصناعية اليوم مرتبطة فيما بينها بشبكة من الاتفاقيات القانونية الملزمة التي تنظم التفاعل الاقتصادي المتبادل، وقد ينشأ صراع سياسي فيما بينها حول بعض القضايا، لكن من غير الممكن اصلاً ان تلجأ هذه الديمقراطيات الى استخدام القوة فيما بينها لتسوية مثل هذه النزاعات(١١).

ب- الأمن في النظريات (ما بعد الوضعية)

تقدم النظريات او الاتجاهات ما بعد الوضعية مفاهيم مختلفة للأمن وذلك بسبب انها توظف نطاقاً واسعاً من النظم الفكرية في دراسته كما انها ترفض التصور الوضعي للعلوم والذي كان مسيطراً على التخصص وكذلك فهي تؤكد على أهمية المعاني، والمعتقدات واللغة في دراسة الاجراءات الاجتماعية، فضلاً عن أن النظريات ما بعد الوضعية تؤمن بان البحث الاجتماعي يؤدي دوراً مهماً في الكشف عن المعاني الكامنة والتي توجد تحت السطح الخارجي الظاهر للواقع الذي تتم مشاهدته(١٢).

ومن أهم النظريات أو الاتجاهات (ما بعد الوضعية) والتي عنيت بموضوع الأمن هي النظرية البنائية والنظرية النقدية والنظرية النسوية.

فالنظرية البنائية ترى أن الأمن هو "بناء اجتماعي ثقافي" ، حيث اشار بعض البنائين الى ما يسمى بثقافة الأمن، التي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية التي تضعها الدول فيما يتعلق بأمنها القومي واستناداً على كتابات البنائيين الاوائل عن الثقافة والقيم والهوية، يحاول اتباع النظرية البنائية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع من الثقافة ترتكز على تحقيق الأمن والسلام كاولوية للحكومة المركزية، لاسيما اذا كانت هذه الدول تعاني العديد من الأزمات والتحديات وعدم الاستقرار، وهذا يقود الى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن وتصبح هذه المفاهيم والقيم جزءاً كبيراً من الاطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الافراد، وفي ظل ذلك التفاعل تصبح ثقافة الأمن هي العامل الاساس في رسم سياسات الدولة(١٣) كما يرتبط مفهوم الأمن ارتباطاً وثيقاً بمسألة الهوية حيث يرى البنائيون ان الهوية الى جانب الافكار والمعايير والادراك تحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة والاتجاه الذي يتخذونه في سلوكياتهم الدولية اما تنافساً او تعاوناً من جهة اخرى(١٤).

اما فيما يتعلق بالنظرية النقدية فقد ركزت على أمن الافراد الذي يوضح الاشكال التي قد يتناقض فيها الأمن مع ادعاءات امن الدولة، حيث تؤدي ضرورة حماية الافراد الى التركيز على حقوق الانسان الفردية، وترقية حكم القانون لحماية الاشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة نفسها، وهكذا ينتقل التركيز الى الأمن الشخصي بالتركيز على حقوق الافراد من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة نفسها وهكذا ينتقل التركيز الى الأمن الشخصي بالتركيز على حقوق الافراد ضد دولهم في مجالات مثل الحرية من التعذيب، أو السجن الخاطئ، أو الحماية من العنف وإن هذا التركيز على الافراد كموضوع للأمن وتعريفه كسياسة انعتاق كان اللبنة الاساسية التي قامت عليها مدرسة ابريستويث للدراسات الأمنية فيما بعد [١٥].

اما عن مفهوم الأمن في النظرية النسوية فسوف نتناوله بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

المبحث الثاني :

مفهوم الأمن في النظرية النسوية في العلاقات الدولية

تعد النظرية النسوية من النظريات الحديثة نسبياً في العلاقات الدولية، وقد اعطت النظرية النسوية فهماً جديداً مختلفاً للأمن من خلال ربطه بفكرة اساسية هي (الجندر) النوع الاجتماعي، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على النظرية النسوية وفكرة (الجندر) في العلاقات الدولية اضافة الى مفهوم الأمن لدى منظريها.

المطلب الاول: النظرية النسوية

منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين ازدهرت النظرية النسوية في العلاقات الدولية التي اطاحت بالرابطة القوية بين الرجال والدولة بعيداً عن التركيز المنفرد على العلاقات بين الدول، وفي اتجاه التحليل الذي يستوعب الفاعلين والابنية العابرة للقوميات وتحولاتها ايضاً[١٦].

وقد تمثلت النظرية النسوية في الاسهامات النظرية من قبل باحثات امثال "سيلفيستر" و" ويتورث" و "تينكر" و "توربن"، وقد قدمت النظرية النسوية اعمال متنوعة ومختلفة تتعلق بالعلاقات الدولية، ولكنها تتفق على الفكرة الاساسية التي مفادها ان "النوع" "الجندر" يشكل قضية في فهم وسير العلاقات الدولية[١٧].

وقد اثرت النظرية النسوية في عقد الكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات على مستوى الامم المتحدة، حيث انخرطت الامم المتحدة بحملة ناشطة لتقديم النساء ودورهنَ في التنمية، وقد تضمن ذلك إتخاذ تدابير لتحسين قدرة النساء في الحصول على التمويل وجعل المساواة بين الجنسين من اولويات المنظمة ، وتامين نجاح برامج التنمية في الامم المتحدة في تحقيق نتائج تأخذ النساء في الحسبان ولتسهيل هذه المهمة، انشئت وحدات نسائية ضمن مؤسسات كالبنك الدولي، كما ان

المساعدات الاجنبية بدأت تستهدف المشكلات النسائية، وبدات النساء تسأهم أكثر فأكثر على مستوى التخطيط الاستراتيجي[١٨].

وفيما يلي جدول يبين مدى سعي الامم المتحدة الى عولمة قضايا الجندر عبر نظام الامم المتحدة

الشكل رقم(١)

	عولمة قضايا الجندر عبر نظام الامم المتحدة
١٩٤٦	اللجنة المعنية بوضع المرأة
١٩٧٥	السنة الدولية للمرأة
١٩٧٥	مؤتمر المرأة المنعقد في المكسيك
١٩٧٦-٨٥	عقد الامم المتحدة الخاص بالمرأة
١٩٧٩	اتفاقية الامم المتحدة المعنية بإزاله جميع اشكال التمييز ضد المرأة
١٩٨٠	مؤتمر كوبنهاجن الخاص بالمرأة
١٩٨٥	مؤتمر نيوربي الخاص بالمرأة
١٩٩٣	مؤتمر فيينا الخاص بحقوق الانسان
١٩٩٣	اعلان لجمعية العامة للأمم المتحدة حول ازالة العنف ضد المرأة
١٩٩٤	مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية
١٩٩٥	مؤتمر بكين الخاص بالمرأة

المصدر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٠٢٤.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظرية النسوية

قبل التعمق في موضوع الأمن في النظرية النسوية لابد أن نبين أن الأمن في النظرية النسوية مرتبط اساساً بفكرة الجندر وأهميته في السياسة العالمية حيث ترى هذه النظرية ان الرجال وليس النساء هم من كتبوا نظريات العلاقات الدولة، فالواقعية مثلا يراها النسويون قائمة على الجنس الذكوري واسست من قبل الرجال، لوصف وتفسير عالم عدواني من الدول ومراقب من قبل الرجال، وعلى هذا ترى النسوية أن العلاقات الدولية ستكون اقل عنفاً واكثر اماناً إذا تمكنت النساء من الوصول او السيطرة على مواقع القوة في الدولة[١٩].

كما وتقوم فلسفة الجندر على فكرة مفادها ان التقسيمات والادوار المنوطة بالرجل والمرأة، وكذلك الفروق بينهما، وحتى التصورات المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى، وبنظرة الانثى لنفسها

وللذكر ...الخ، كل ذلك هو من صنع المجتمع وثقافته وافكاره السائدة، أي ان كل ذلك مصطنع ويمكن تغييره، او الغاؤه فتقليدياً ينظر للرجل على انه عنيف، قوي، وعقلاني، اما المرأة فهي عاطفية، سلبية، لكن النسويين يعترضون على هذا التصنيف وعلى وصف الصفات كمعطى طبيعي، وانما ينظرون اليهما (الذكورة و الانوثة) كبناءات اجتماعية[٢٠].

وعلى غرار جميع الباحثين النقديين في مجال الأمن، يعرف معظم نسويي العلاقات الدولية الأمن بالمعنى الواسع غير أنهم ينطلقون من منطلقات جندرية حيث يتضمن الأمن لديهم ابعاداً متعددة ومستويات متعددة، كتقليص جميع اشكال العنف، بما فيها العنف المادي، والبنيوي، والبيئي، وهم يرون ان الاخطار الأمنية تشتمل على العنف الاسري (المنزلي) والاغتصاب، والفقر، والتبعية الجندرية، والتدمير البيئي، اضافة الى الحرب، ولا يقوم النسويون بتوسيع ما يعنيه الأمن فحسب بل يوسعون نطاق الاشخاص ايضاً الذين يجب أن يضمن أمنهم وتبدأ معظم تحليلاتهم للأمن من الاسفل حيث الفرد أو المجتمع المحلي، وليس من الدول او النظام الدولي، وقد وضح نسويو تخصص العلاقات الدولية كيف يرتبط أمن الافراد بالسياسة الوطنية والدولية، وكيف تؤثر السياسية الدولية في أمن الافراد حتى على المستوى المحلي[٢١].

ويرى منظروا النظرية النسوية أن هناكتهديدات كبيرة لأمن المرأة في العالم ولا زالت المرأة في بعض الدول المتخلفة، تعد أكبر متضرر من النزاعات المسلحة لتعرضها لمختلف اشكال المعاناة والاهانة من اغتصاب وتعذيب واقصاء وتهميش وحتى بعد انتهاء النزاعات تم استبعاد النساء من الفرص التي من شأنها أن تعزز ادماجها في عمليات السلام الرسمية مثل: التعليم، صنع السياسات والحكم وغيرها[٢٢].

كما ان نسويي العلاقات يعتبرون ان النساء حول العالم يعانون من حالة انعدام الأمن الاقتصادي، وعلى الرغم من ان المرأة تشكل ما يزيد عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في النشاط الاقتصادي لا تزال اقل بكثير من المستوى المطلوب، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة، ورغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، فلا تزال اسواق العمل مقسمة على اساس نوع الجنس، ومعظم الاعمال غير مدفوعة الاجر تقوم بها النساء كما تواجه المرآة فروقاً كبيرة في الاجور بينها وبين نظائرها الذكور، ولا يزال تمثيل الاناث منخفضاً في المناصب العليا وفي ريادة الاعمال[٢٣].

وبناءاً على ذلك فإن المرأة تقع في أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي في جميع المجتمعات حيث ان النساء غالباً ما يتم تعريفهن على انهن ربات بيوت ولسن عاملات ويمكن ان يتقاضين اجوراً ادنى على افتراض أن اجورهن اضافية تكميلية لدخل العائلة، وحتى عندما تنتفع

المرأة من انخراطها في القوى العاملة فإنها تستمر في المعاناة عن العبء المضاعف، حيث ان المرأة تتحمل اضافة الى عملها كعاملة– معظم مسؤولية اعمال المنزل والاعمال المجتمعية غير مدفوعة الاجر[٢٤] وان هذه المسألة تعد من المشاكل الكبيرة التي تواجه المجتمعات وبخاصة والمجتمعات النامية، فهناك أدلة تدل على انه حين تتمكن المرآة من تنمية امكاناتها الكاملة في سوق العمل يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة، حيث تشير دراسة الى ان رفع نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة الى مستويات مشاركة الذكور حسب كل بلد من شأنها ان ترفع اجمالي الناتج المحلي، ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا يمكن ان يرتفع اجمالي الناتج المحلي بنسبة (٥%) وفي اليابان بنسبة (٩%) وفي الامارات العربية المتحدة بنسبة (١٢%) وفي مصر بنسبة (٣٤%)[٢٥].

المبحث الثالث:

مقاربة نسوية لدراسة حالة الموصل

تعد مدينة الموصل من المدن العراقية التي تعرضت لأشد انواع النزاعات المسلحة في العالم، وقد تسببت هذه النزاعات بخلق حالة هائلة من المعاناة الانسانية، ولقد كان للنساء في المدينة الحصة الاكبر من هذه المعاناة، ويرجع البعض سبب ذلك الى حالة التمييز الجندري المترسخة في مجتمع الموصل، وسنحاول في هذا البحث أن نتعرف على هذا التمييز الجندري في المدينة، ومن ثم سنحاول رسم طريق لخلق الأمن والسلام فيها من خلال اعطاء دور أكبر للنساء في المجالات السياسية والاقتصادية فيها.

المطلب الاول: التمييز الجندري في الموصل

تعد الموصل من المدن العراقية التي تعاني من عدم تفعيل الدور الحقيقي للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية ويرى البعض ان السبب يعود الى طبيعة المجتمع الموصلي المحافظ والى العادات والتقاليد السائدة فيه حول المرأة ودورها في المجتمع.

حيث أن دور المرآة في الموصل يرتبط "بالتصوراًت الجندرية" التي تعلي من شأن الذكور في جميع المجالات وتهمش دور الاناث فيها.

والتصورات الجندرية تتشكل لدى الافراد منذ الصغر من خلال التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة بدءاً من الاسرة مروراً بالمدرسة والرفاق ثم الاعلام ومؤسسات المجتمع المختلفة. وتترسخ هذه التصوراًت من الادراك العقلي والحسي والاجتماعي من مراحل النمو المختلفة حيث تتقولب في الاتجاهات ثم في السلوك مع الجنس الاخر. وعندما تنجح التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة في أن تعلمنا كيف نتبنى تعريف الثقافة المحيطة بنا للنوع

البيولوجي وما يرتبط به من متطلبات اجتماعية، عندئذ فإن كلاً من الذكور والاناث المصنفين بناءً على النوع البيولوجي سيمتلكان الادوار والمكانات المطلوبة منها، وهنا يتطور مفهوم الجندر المبني على مفهوم الجنس ومن ثم يخترق الحياة العامة والخاصة لدرجة نصبح معها غير قادرين على رؤية المفهوم بوصفه معطى عادي وطبيعي(٢٦).

والمجتمع الموصلي لديه تصوراًت جندرية تتمثل بدور الرجل القوي، القادر على القيام بمختلف الاعمال والذي يحكم عقله في كل شيء وتصورات عن دور المرأة وعملها في المنزل بالإضافة الى ضعفها وتميزها بالعاطفة وان هذه التصوراًت هي التي خلقت التمييز الجندري في المجالات السياسية والاقتصادية في المدينة، كما ان هناك عوامل اضافية ساهمت في تحجيم دور المرأة الموصلية في المجال السياسي منها(٢٧).

١. عدم الاستقرار في الاوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع، الأمر الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنساء جزء من هذا المجتمع الذي تعرض الى التهميش والاقصاء السياسي.
٢. شعور المرأة بعدم الاستقرار النفسي والمادي بسبب الضغوط التي تعيشها منذ عقود وحتى الان، فضلا عن حوادث العنف والمشكلات الاخرى، كل ذلك يخلق نوعاً من الشعور بالغربة وعدم الانتماء واللاستقرار.
٣. العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لا تتوفر في العديد من النساء بسبب انماط التنشئة الاجتماعية الجندرية، وهذا يحد من مشاركتها في الحياة السياسية.

إن هذه الاسباب أدت الى أن تكون مشاركة النساء في المجالات السياسية محددة بشكل كبير، وحتى النساء اللاتي فسح لهن المجال للعمل في السياسة وحصلن على مقاعد سواء في مجلس المحافظة أم في مجلس النواب فإن الفضل يعود لنظام "الكوتا" المطبق في العراق وليس بسبب انتخابهن من قبل جمهور الناخبين.

ويعرف نظام الكوتا النسائية بأنه أحد أشكال الكوتا النيابية وأحدى صورها الاكثر شيوعاً في العالم ويتم اللجوء إليه من اجل تقليص الفجوة ما بين الجنسين في المجالات السياسية وبخاصة في المجالس النيابية، حيث يتم تخصيص نسبة من المقاعد في المجلس النيابي للنساء(٢٨).

فضلاً عن ذلك فإن المجال الاقتصادي في المدينة ايضاً يشهد تمييزاً بين النساء والرجال، وإن هذه لمسالة لا تشمل محافظة نينوى فقط بل جميع المدن والمحافظات العراقية فقد تراوحت بنسبة البطالة في العراق عام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) من (١٢% - ١٨%) والعمل بدوام جزئي بنسبة (١٠%) بلغت نسبة النساء من البطالة الاعلى مقارنة بالذكور، فمعدل الناشطين اقتصادياً في

العراق من سن (١٥-٦٤) بلغ (٥٤.٢%) من معدل السكان من العمل البالغ (١٦.٥٧١.٨٨٨) نصفهم تقريباً من الاناث، النشطون اقتصادياً من الاناث هو (١.٦٨٦.٦٧٧) الى نسبة (٢٠.٩٥%) مقارنة بالذكور (٦.٩١٦.٤٣٣) ونسبتهم (٨٣.٥٩%) من الناشطين اقتصادياً لتكون مساهمة المرأة (٢١%) في القوة العاملة وهي أقل مقارنة بالذكور (٧٩%) والبطالة بلغت في صفوف المتعلمين في عام (٢٠٠٨) (٤٥.٧%) نسبة من الاناث منها (٣٣.٨%) بسبب تفضيل المؤسسات لتشغيل الذكور على الاناث على اعتبار انه مصدر رزق العائلة وبأنه الأقدر على أداء العمل وبذل الجهد[٢٩].

وبالإضافة إلى هذه البطالة المرتفعة بين الإناث في العراق ومدينة الموصل تحديداً، فإن الدمار الإقتصادي الذي لحق بالمدينة نتيجة العمليات العسكرية لاستعادتها من تنظيم داعش انعكس بشكل كبير على افراد المجتمع الموصلي وعلى النساء خاصة وقد نشر موقع "ستارز اند ستراييز" تقريراً مفصلاً عن حجم الدمار الذين لحق بالمدينة، وذكر التقرير ان الاف المباني تحولت الى انقاض، وتضرر اكثر من (١٢٠) ميل من الطرق، وتحطم مطار المدينة، كما هدمت الجسور الحيوية وشبكات المياه وخطوط الكهرباء كما فخخت احياء كاملة[٣٠].

وقد كان للمرأة الموصلية حصة كبيرة من المعاناة من هذا الدمار الاقتصادي فبالإضافة الى الزيادة الهائلة في عدد الارامل وتحولهن الى معيلات لعوائلهن، فإنه لم يفسح لهنّ المجال للعمل والنهوض اقتصادياً، كما اصبحت العديد من النساء الموصليات يعشنَّ ظروفاً قاسية في مخيمات النزوح وحتى الرواتب التي خصصتها الدولة العراقية ضمن شبكات الرعاية الاجتماعية فهي قليلة ولا تسد الحاجة الضرورية لهن.

المطلب الثاني: تفعيل الدور النسوي في الموصل لتحقيق الأمن والسلام

يمكن للمرأة في الموصل أن تلعب دوراً كبيرا في خلق حالة الأمن والسلام في من خلال تحقيق تنمية المجتمع السياسية والاقتصادية.

ففي المجال السياسي: يمكن القول ان دور المرأة في الوساطة وتقريب الرؤى وفي تحقيق عمليات المصالحة الوطنية من خلال إنشاء علاقات اجتماعية قوية عبر القضاء على الاحقاد المتبادلة بين الاطراف يمكن أن يحقق السلام[٣١].

حيث أن بعض النساء تمتلك القدرة على تغيير مسار النزاعات نحو السلام بما لها من مميزات كنسبتها في المجتمع، ويمكن أن يكون لها دور أكبر عندما تكون منظمة ومؤهلة وقادرة على العمل، وهو ما يتطلب فسح المجال لها ودعمها للمساهمة والمشاركة في مختلف المشاريع والأنشطة[٣٢].

كذلك فإن طبيعة تفكير المرأة الذي يميل الى السلم وينبذ العنف يمكن أن يساهم في صياغة سياسات سليمة إذا ما اعطيت الفرصة للمرأة في المجال السياسي.

ولأجل ذلك يجب ادخال النوع الاجتماعي في السياسات الأمنية في المحافظة من خلال:

١. الضغط لتعيين المرأة المؤهلة في مستوى الادارة من أجل فهم المساواة بين النوع الاجتماعي، والعمل على زيادة الوعي بين المسؤولين في مؤسسات القطاع الأمني بالالتزامات الدولية والمحلية المتعلقة بمراعاة مساواة النوع الاجتماعي(٣٣).

٢. طلب المشاركة والرأي في عملية صناعة السياسات الأمنية من المنظمات النسائية، والمؤتمرات الحزبية لعضوات البرلمان، ومن ممثلي الوزارات التي تعنى بشؤون المرأة ومن خلال اجراء عمليات المشاركة في الرأي والتأكيد على التوجيه بشأن توفير الأمن بشكل فعال منذ البداية، ستكون النتيجة المتوقعة واحدة من اعظم النتائج العملية الفاعلة في صياغة السياسات الأمنية(٣٤).

٣. العمل من خلال منظمات المجتمع المدني على توعية وتثقيف المجتمع بأهمية المساواة في النوع الاجتماعي في المجالس المحلية والنيابية وفي صياغة السياسات الأمنية ومن الجدير بالذكر انه تم تشكيل أول فريق نوع اجتماعي (جندر) في المفوضية العليا للانتخابات في العراق بتاريخ (٢٠١٢/٦/٢٨) ليكون النواة أو الحافز لباقي المؤسسات العراقية لتشكيل مثل هذه الفرق التي تدعم المجتمع العراقي نساءً و رجالاً ولغرض تحقيق العدالة و المساواة التي اسست على اساسها(٣٥).

اما في المجال الاقتصادي: فيمكن القول أن هناك العديد من النساء في نينوى العاطلات عن العمل واذا ما تم فسح المجال لهنَّ للعمل فسوف يساعد ذلك على نهضة إقتصاد المحافظة ويعزز الأمن والسلام فيها.

فتحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه يمكن أن يسهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم وعلى سبيل المثال فالمرأة يرجح لها بدرجة أكبر من الرجل ان تستثمر جزءاً كبيراً من دخل اسرتها المعيشي في تعليم ابنائها، وتشير منظمة العمل الدولية الى ان عمل المرأة مدفوع الاجر وغير مدفوع الاجر، ويمكن أن يكون أهم عامل على الاطلاق للحد من الفقر في الاقتصاديات النامية ويمكن بالتالي ان تسفر زيادة مشاركة الاناث في القوى العاملة وحصولهن على دخل اكبر عن زيادة الانفاق على التحاق الاطفال، بمن فيهم الفتيات بالتعليم مما يتسبب في دورة حميدة، حين تصبح النساء المتعلمات قدوة للإناث(٣٦).

ويمكن ان يتم دعم دور المرأة الاقتصادي في المدينة من خلال عدة طرق وهي(٣٧):

١. لابد من إعداد بعض التسهيلات والقروض المحددة لتيسير وتشجيع النساء على تأسيس شركاتهن الصغيرة مثل القروض الصغيرة لأنشطة محددة، والتي يمكن أن توجه نحو تصدير المنتجات الحرفية أو الصناعية على سبيل المثال، وهذا الامر من شأنه التغلب على مشكلة الوصول الى القروض الصغيرة والذي يعد أهم تحدٍ للسيدات من اصحاب المشروعات الصغيرة.
٢. لابد من اعانة السيدات صاحبات الاعمال ودعمهن بالإعفاءات الضريبية وبناء الأمكانات، وتوفير خدمات التسويق، مما يؤدي الى زيادة مشاركتهن في هذا القطاع.
٣. لابد من وضع برامج تأهيل موجهة لمساعدة النساء على تأسيس منشآتهن ومساعدتهم على تسويق منتجاتهن وهنا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً مهماً بالتنسيق مع الاستراتيجيات القومية للدولة من أجل دعم ومساندة انشطة صاحبات الاعمال.

الخاتمة

إن الأمن هو حالة تعيشها الدول والأفراد وتتميز بإنعدام التهديد الخارجي، وتتنوع اشكال الأمن مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي والأمن البيئي وغيرها. وقد تنوعت دراسات مفهوم الأمن في السياسة الدولية بحسب النظريات والاتجاهات التي تناولته دراسة وتحليلاً.

وتعد النظرية النسوية أحد أهم النظريات التي اهتمت بالأمن وتحقيقه من خلال تركيزها على أمن النساء في المجتمعات المختلفة وكيفية تحقيقه من خلال الإرتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي للمجتمعات لتحويلها الى مجتمعات تتقبل المساواة في النوع الاجتماعي، لكي يضمن امن النساء في المجال العسكري –حالات الحروب والنزاعات المسلحة– والمجال الاقتصادي.

وان مجتمع مدينة الموصل يتصف بإعلاء دور الرجل في جميع المجالات وتحجيم دور المرأة– اي التمييز في النوع الاجتماعي في المجالات السياسية والاقتصادية وان هذا التمييز يعود الى طبيعة التصوراًت الجندرية التي تكونت لدى افراد المجتمع الموصلي من خلال، التنشئة الاجتماعية، وطبيعة التعليم والقيم، والعادات .

ومن خلال البحث فقد تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات أهمها:

١. إن مفهوم الأمن يعد مفهوماًمتغيراً نظراً لوجود متغيرات عديدة تطرأ على الساحة الدولية بين الحين والاخر، تعطي ابعاداً جديدة لمفهوم الأمن.
٢. إن جميع نظريات العلاقات الدولية اهتمت بالأمن وكيفية تحقيقه غير انها اختلفت من حيث الزاوية التي تنظر كل منها الى مفهوم الأمن.

٣. اعطت النظرية النسوية مفهوماً مختلفاً للأمن يدور حول فكرة "الجندر" وان ذلك يعود الى انها وظفت العديد من النظم الفكرية في دراسة مفهوم الأمن.
٤. ان فكرة "الجندر" تقوم على اساس أن الادوار المنوطة بالرجل والمرأة وهي من صنع المجتمعات وثقافتها السائدة، بمعنى أن هذه الافكار مصطنعة ويمكن تغييرها.
٥. وفق المنظور النسوي يمكن أن يتحقق الأمن ويبنى السلام في الموصل من خلال التأكيد على دور المرأة في صياغة السياسات الأمنية والعسكرية ومن خلال اشراك اكبر للمرأة في البرلمان وفي المجالس المحلية والعمل على تنمية دور النساء وفي المجال الاقتصادي

الهوامش:

(١) مارتن غريفتش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، (دبي، مركز الخليج للابحاث)، ط١، ٢٠٠٨، ص٧٨.

(٢) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي، مركز الخليج للابحاث)، ط١، ٢٠٠٤، ص٦٧١.

(٣) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، (بو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٦٩.

(٤) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط٣، ٢٠١٠، ص٢٢٠.

(٥) فرهاد جلال مصطفى، الامن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٩.

(٦) ذياب موسى البداينة، الامن الوطني في عصر العولمة، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية)، ط١، ٢٠١١، ص٢٩.

(٧) خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية دراسة: نقدية للنظريات الوضعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم لاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، العدد (١)، ٢٠١٤، ص ٣٢٥.

(٨) تاكايوكي ياماورا، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ، ٢٦ مارس ٢٠١٠، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي:
www.bohothe.blgspot.com

(٩) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

(١٠) مروان محمد حج، مفهوم الامن، الموسوعة السياسية، ٢٠١٦، موضوع منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.pditical-encyclopedia.org

(١١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة، حسين محمد امين، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر)، ط١، ١٩٩٣، ص٢٤٧.

(١٢) تيم دان واخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضر، (بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، ط١، ٢٠١٦، ص٩٠.

(١٣) خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، العدد (٢)، ٢٠١٢، ص٣٢٧.

(١٤) خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد (١١) سبتمبر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص١١٩.

(١٥) سيد احمد قوجلي، الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لاعادة تعريف الامن، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية)، ط١، ٢٠١٤، ص٣٢-٣٣.

(١٦) سكوت بورتشيل واخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، (القاهرة المركز القومي للترجمة)، ط١، ٢٠١٤، ص٣٥٥.

(١٧) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية... دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية)، ط١، ٢٠٠٧، ص٤٦٤.

(١٨) مارتن غريفيتش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

(١٩) قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية...دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٦.

(٢٠) عديلة محمد الطاهر، المقاربة النسوية للعلاقات الدولية، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد الثالث عشر، ٢١٦، ص٤٥٣.

(٢١) تيم دان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٨.

(٢٢) هاجر خلالفة، مقاربة الجندر لبناء السلام... المضامين والدلالات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر البحث، جامعة باتنه، الجزائر، العدد ١١، تموز ٢٠١٧، ص١١.

(٢٣) كاترين ايلبورغ واخرون، المراة والعمل الاقتصادي.. مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٣، ص٤.

(٢٤) تيم دان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٨.

(٢٥) كاترين ايلبورغ واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢٦) عصمت محمد حوسو، الجندر الابعاد الاجتماعية والثقافية، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع)، ط١، ٢٠٠٩، ص ٩٤.

(٢٧) المرأة العراقية واقع وتحديات، دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي، ٢٠١٤، ص٥، بحيث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:https://www.ar.parliment.iq

(٢٨) هادي الشيب، البرلمانيات في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية... دراسة حالة النائب الفلسطيني، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية)، ط١، ٢٠١٧، ص٢٩.

(٢٩) نغم اسحق زيا، المرأة العراقية... رؤية السلام في العراق وفق مقايس الامم المتحدة، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية والقانونية، جامعة كركوك، كركوك، العدد ٧، نيسان ٢٠١٤، ص١٣٥.

(٣٠) بالارقام.. موقع امريكي يحدد حجم الدمار في الموصل، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: www.sotaliraq.com

(٣١) هاجر خلافة، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

(٣٢) فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الأجتماعي في محافظة نينوى، (دهوك، مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك)، ٢٠١٧، ص ٧٠.

(٣٣) بيتر البريتشت وكارن بارنز، النوع الاجتماعي واثره في صناعة سياسة الامن القومي، معهد الامم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة، ط١، ٢٠٠٨، ص١٥.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) النوع الاجتماعي (الجندر)، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: https://www.ihec-iraq.com

(٣٦) كاترين ايلبورغ، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٣٧) سمير رضوان، المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط، ابريل ٢٠٠٦، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:https://www.eeas.europa.en